# الإفصاح الالزامى عن المعاشات التقاعدية وأثره على احكام قرارات المستثمرين فى ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة (دراسة ميدانية)

**الباحث**
**شريف محمد الشرقاوى على الجمال**

**اشراف**

| | |
|---|---|
| **الأستاذ الدكتور** | **دكتور** |
| **عبدالفتاح احمد على خليل** | **حسين محمد سليمان حسين** |
| **أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ** | **مدرس المحاسبة والمراجعة** |
| **كلية التجارة - جامعة قناة السويس** | **كلية التجارة - جامعة قناة السويس** |

**الملخص**

تعتبر نظم المعاشات التقاعدية من الموضوعات الهامة في إعداد التقارير المالية، ولقد تم تناول المعايير المحاسبية وأثرها على إفصاح المعاشات التقاعدية بالقوائم المالية ، إلا انه قد صاحب التطبيق الفعلي للمعايير المحاسبية المرتبطة ظهور العديد من المشكلات المحاسبية ، مما يؤدى إلى خفض متخذي القرارات الاستثمارية والائتمانية للمعلومات المتعلقة بمحاسبه المعاشات التقاعدية، ومن ثم يؤثرعلى القرار الاستثماري .

واستهدف هذا البحث بصفة أساسية أهمية الإفصاح الإلزامي عن المعاشات التقاعدية وأثره على احكام وقرارات المستثمرين في ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة وتأثيرها الإيجابي على زيادة درجة الشفافية في القوائم المالية ومن ثم رفع جودة التقارير المالية ومن ثم التأثير على قرار المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

الكلمات الدالة :المعاشات التقاعدية / الإفصاح الإلزامي / معيار المحاسبة الدولي ١٩ / معيار المحاسبة المالية ١٥٨ / معيار المحاسبة المصري ٣٨ / احكام وقرارات المستثمرين .

# A Compulsory Disclosure of Pensions and its Impact on the Judgments and Decisions of Investors in the Light of Related Accounting Standards
# (An Empirical Study)

## Abstract

Pension systems are important topics in the preparation of financial reports. Accounting standards have been addressed and their impact on pension disclosure of financial statements,only the effective application of accounting standards associated with the emergence of many accounting problems, leading to reducing investment and credit decision-making With its pension accounting, and then affects the investment decision in Egypt.

This research was primarily aimed at the importance of compulsory disclosure and impact on investors 'provisions and resolutions in the light of the associated accounting standards and their positive impact on increasing the degree of transparency in the financial statements and thus raising the quality of financial reports and then influencing investors' decision on the stock market.

**١ـ المقدمة**

لقد أدى التطور في الأنشطة الاقتصادية إلى نمو متزايد في حجم المنشآت ، ومن ثم أصبحت تلك المنشآت ذات علاقة متشابكة ، مما زاد الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي لكل الأطراف ذات الاحتياجات المتعددة وان العديد من المنشآت لديها صناديق المعاشات التقاعدية ، وتقوم هذه الوحدات بتلقي مشاركات المنشآت واستثمارها بما يمثل أصول لمواجهة التزاماتها تجاه العاملين لديها وتسدد تلك الوحدات المنافع للعاملين ، ويتم التقرير عن أصول والتزامات تلك الوحدات ضمن التقارير المالية للمنشأة وفقاً للمعايير المحاسبية ، إلا انه هناك العديد من أوجه القصور التي تواجه المحاسبة والتقرير عن المعاشات التقاعدية في ظل المعايير المحاسبية والتي تنعكس على التقارير المالية للمنشآت مثل قياس القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد والإفصاح عن خطط المعاشات التقاعدية مما يجعلها لا تفي باحتياجات مستخدميها مما يؤثر على مصداقية الموقف المالي للمنشأة.

وكان من أهم المشكلات التي دعت إلى الحاجة للإفصاح المحاسبي عن المعاشات التقاعدية النمو المطرد وبخاصة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لذلك، أصبحت خطة المعاشات التقاعدية مصدر قلق كبير للإدارة، واضعي المعايير المحاسبية، الحكومة ، ومستخدمي القوائم المالية .

**٢ـ مشكلة البحث**

يعتبر الافصاح المحاسبي الركيزة الأساسية الأولى التي تعتمد عليها جميع الأطراف والجهات ذات العلاقة مع المنظمة وفي مقدمتهم المستثمرين،والذين يسعون من خلال الإفصاح إلى الحصول على المعلومات التي تدعم قراراتهم الاقتصادية وتزيد من ملائمتها وفاعليتها إلا أن الافصاح المحاسبي لم يكن يلبي بحاجات المستثمرين. (الجبلي، ٢٠٢٠، ص.٣)

ويعرف الإفصاح المحاسبي الإلزامي بأنه الحد الأدنى من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وفقا للمعايير والقوانين واللوائح المطبقة في كل دولة والتي

تحدد شكل ومحتوي وكم الإفصاح ويتم عن طريق القوائم المالية الأساسية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغير في حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية ، الإيضاحات المتممة) والتي توفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف النظام المحاسبي، وتخضع في تنظيمها للمبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية الواردة بالأطروالمعايير المحاسبية . (عبد الوهاب ، ٢٠١٨،ص.٢)

ويعد موضوع الإفصاح المحاسبي عن المعاشات التقاعدية من أهم القضايا البحثية لواضعي المعايير المحاسبية والمستخدمين للقوائم المالية في الآونة الأخيرة، وأن أموال المعاشات التقاعدية يكون له تأثير إيجابي على أسواق المال وذلك نتيجة التحسن الذي طرأ على لوائح السوق المالي التي ينبغي أن يتبع إصلاح في نظام المعاشات التقاعدية .

وتتمثل المشكلة الرئيسية للبحث في الوقوف على مدى استفادة المستثمرين ومراجعي الحسابات ومعدي القوائم المالية من التعديلات التي أدخلت على المعايير المحاسبية الخاصة بالمعاشات التقاعدية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية،وإلقاء الضوء على الإفصاح بالمعاشات التقاعدية داخل القوائم المالية ، وفى ضوء ما سبق تتبلور فكرة الدراسة في الإجابة على التساؤلات البحثية التالية :

١- ما هو اثر المعايير المحاسبية المرتبطة بالمعاشات التقاعدية على الإفصاح في القوائم المالية ؟

٢-ما هو أثر الإفصاح الإلزامي عن المعاشات التقاعدية على احكام وقرارات المستثمرين؟

**٣- أهمية البحث :**

**تنقسم أهمية البحث إلى:**

**أ- الأهمية العلمية:**ترجع أهمية البحث على المستوى الأكاديمي إلى الأسباب التالية:

- يعد موضوع محاسبة المعاشات التقاعدية من أكثر القضايا المحاسبية الشائكة

والتي ما زالت محل خلاف بين الأكاديميين والمهنيين خلال الفترة السابقة على الصعيدين المحلى والدولي نظراً لتعقد مكونات خطة المعاشات التقاعدية التي تحتاج إلى خبرات كل من معدي القوائم المالية والخبير الاكتوارى والمراجع الداخلي في وضع الفروض التي تبنى عليها التقديرات المستقبلية للخطة .

- ازدياد الطلب من قبل المستثمرين عن الإفصاح عن خطة المعاشات التقاعدية لترشيد قراراتهم وأثرها على القيمة السوقية للمنشأة .

- تحاول الدراسة الحالية تقليل الفجوة البحثية في الأدب المحاسبي حيث كانت النتائج مختلطة وغير حاسمة بالنسبة إلى اثر المعايير المحاسبية المرتبطة بالمعاشات التقاعدية على الإفصاح في القوائم المالية وتأثيرها على المستثمرين، مما يعنى الحاجة إلى القيام بالمزيد من الدراسات وخاصة في المنطقة العربية باعتبارها حديثة العهد بتلك المعايير .

**ب- الأهمية العملية:** ترجع أهمية البحث على المستوى التطبيقي إلى الأسباب التالية :

- عدم كفاية الإفصاح عن المعاشات التقاعدية ، بالرغم من تأثيرها المباشر على القوائم المالية.

- إن المعايير المحاسبية سوف تؤدى و تعزز إمكانية المقارنة والشفافية وبالتالي الإفصاح ، والتي سوف تكون هامة وبخاصة للمستثمرين لتعزيز ثقتهم وتساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة ، وانه سوف يكون هناك معيار موحد يجب وجوده لكافة المنشآت.

- تساهم الدراسة الحالية في زيادة فهم وإدراك المنشآت المصرية للعوامل التي تؤثر في محاسبة المعاشات التقاعدية ، من خلال إضافة محدد جديد وهو تبنى المعايير المرتبطة بالمعاشات التقاعدية والتي تعمل على زيادة الشفافية وتخفض من الممارسات والسلوكيات الانتهازية للإدارة والحد من مدى قدرة المديرين على حجب المعلومات السيئة وعدم تماثل المعلومات.

**٤- أهداف البحث**

يهدف البحث إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في مدى وجود علاقة بين التحول الحالي في المعايير المحاسبية نحو الإفصاح الإلزامي عن المعاشات التقاعدية داخل قائمة المركز المالي ومدى استفادة المستثمرين وأثره على احكام وقرارات المستثمرين في ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية :

١- التعريف بماهية وأنواع ومكونات خطة المعاشات التقاعدية وكيفية الإفصاح عنها .

٢- دراسة انتقاديه للمعايير المختلفة في مجال محاسبة المعاشات التقاعدية .

٣- إلقاء الضوء على مدى كفاية الإفصاح المحاسبي الحالي عن المعلومات المتعلقة بخطط المعاشات التقاعدية للمنشآت .

٤- إبراز أثر التعديلات المعاصرة في محاسبة المعاشات التقاعدية على الإفصاح في التقارير المالية للمنشآت .

٥- إجراء دراسة ميدانية لبيان أثر الإفصاح المحاسبي للمعاشات التقاعدية على قرارات المستثمرين.

**٥- فروض البحث**

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وأهميته، تم صياغة فروض البحث على النحو التالي :

١- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول المشاكل التي تواجه الإفصاح عن المعاشات التقاعدية.

٢- لا توجد اختلافات بين أراء عينة الدراسة حول التأثيرالايجابي للمعايير المحاسبية المرتبطة على جودة الإفصاح عن المعاشات التقاعدية.

٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح الإلزامي عن المعاشات التقاعدية على احكام وقرارات المستثمرين.

**٦- منهج البحث**

في ضوء مشكلة وأهداف وأهمية البحث يعتمد البحث على الجمع بين المنهجين الآتيين:

**١-المنهج الاستقرائي:**

وهو منهج الصعود من الجزئيات إلى العموميات حتى ملاحظة الظاهرة ، ثم وضع الفروض، ثم اختبار الفروض ومنها الوصول إلى النتائج والتعميمات كالتالي :

أ - ملاحظة الظاهرة :حيث استخدم الباحث هذا المنهج لملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة فيما يتعلق بالإفصاح الإلزامي عن المعاشات التقاعدية وأثره على احكام وقرارات المستثمرين في ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة ثم وضع الفروض واختبارها والتي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية لتحديد ما إذا كان من الممكن قبول فروض الدراسة أو رفضها.

ب - وسيلة الدراسة : اعتمدت الدراسةعلى إعداد قائمة الاستقصاء التي وزعت على العينة المختارة من معدى القوائم المالية ومراقبي الحسابات الخارجيين والمستثمرين بجمهورية مصر العربية، وذلك لتحديد المنهجية الملائمة للقيام بالمسح الميداني اللازم لاختبار الفروض والوصول إلى نتائج و تعميمات الدارسة وذلك من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة وعينة المجتمع المناسبة وطريقة جمع وسائل الحصول على تلك البيانات والدارسة المسحية وهي إجراء يتم عن طريقه تجميع البيانات بشكل منهجي عن مجموعة من الحالات .

جـ - أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة في استخدام النماذج الكمية والإحصائية التي تمثل عينة الدراسة مع اختبارالفروض الخاصة بالدراسة من خلال الاختبارات الإحصائية المختلفة والتي تمثل دليل يستخدم في الكشف وتفسيرالعلاقة السببية للظاهرة محل الدراسة ، ومن ثم الوصول إلى النتائج العامة للدراسة بهدف دراسة الإفصاح الالزامى عن المعاشات التقاعدية وأثره على احكام وقرارات المستثمرين فى ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة.

**٢-المنهج الاستنباطي:**

وهو يتناول دراسة المسائل العامة والوصول بها بالتتبع المنطقي إلى مسائل خاصة وتأكيدات محددة ، وذلك من خلال استنباط الملائم للبحث من خلال تحليل وتصنيف الدراسات المختلفة المتعلقة بمجال البحث للوصول إلى أثر الإفصاح الإلزامي عن المعاشات التقاعدية وأثره على احكام وقرارات المستثمرين في ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة.

**عرض وتحليل وتقييم الدراسات السابقة**

**قامت دراسة (Cascino S , 2018) :** باختبار الآثار الحقيقية لقواعد محاسبة المعاشات التقاعدية مع تقديم أدلة متسقة مع الإدعاء بأن التغييرات الأخيرة في المعايير المحاسبية تؤثر على القرارات المتعلقة بتوزيع أصول المعاشات التقاعدية وتوفر الدراسة المجال لتسليط الضوء على أهمية صنع السياسات القائمة على الأدلة في مجال التقارير المالية.

**وقد توصلت تلك الدراسة** الى انها تؤثر تأثيراً حقيقياً ومهماً لمحاسبة المعاشات التقاعدية ، حيث تختبرما إذا كان التغيير في القواعد المحاسبية لخطط المعاشات التقاعدية المحددة قد أدت إلى تغير في قرارات تخصيص أصول المعاشات التقاعدية للمنشآت، حيث تم القيام بتوثيق التحول إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) والذي قضى على "طريقة الممر" التي يمكن للمنشآت من خلالها تأجيل الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية .

**وقامت دراسة (Chuk E , Divya A, 2020 ) :** بفحص ما إذا كان التعديل المحاسبي الذي يهدف إلى تحسين الإفصاح يمكن أن يؤدي بحد ذاته إلى جودة إفصاح أعلى في غياب حوافز معدي البيانات المالية ، أول هذه التغييرات التنظيمية من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) ، والثاني من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS 19)، يوجه كلا المعيارين المنشآت إلى تقديم إفصاحات أكثر تفصيلاً عن أصول المعاشات التقاعدية ذات المزايا المحددة ، مما يساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم مدى معقولية معدل

العائد المتوقع على أصول المعاشات التقاعدية .

**وقد توصلت الدراسة** إلى أن هناك جهات تتبنى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، على عكس المنشآت الأخرى التي تتبنى معايير (IFRS) إلى حد كبير دون إجراء أي تغييرات على التقارير المعدة من قبل معدي البيانات المالية .

**وقامت دراسة (Khadija S , Kwaku O, 2020 ) :** باستخدام البيانات التي تم جمعها حول مستوى الإفصاحات الإلزامية المتعلقة بالمعاشات التقاعدية التي يتطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) ، وتقوم باختبار ما إذا كانت مستويات الامتثال لهذه الإفصاحات تنقل معلومات تؤثر على وصول تلك المنشآت إلى المستثمرين وأن لها تأثير على سوق السندات وتكلفة الديون .

**وقد توصلت الدراسة** إلى أن المنشآت التي لديها حجم العجز في المعاشات التقاعدية يرتبط ارتباطاً ايجابياً بتكلفة الديون ، أن حجم العجز في المعاشات التقاعدية أقل ارتباطاً بتكلفة الديون بالنسبة للمنشآت ذات المستويات العالية من الإفصاح المتصل بالمعاشات التقاعدية.

**وقامت دراسة (Michael A , Michael K, 2020 ) :** باختبار ما إذا كان الاعتراف الإلزامي للبنود خارج الميزانية التي تم الكشف عنها يؤثر على هيكل رأس مال المنشأة وذلك باستخدام عينة مكونة من ٧٣٤ لخطة محددة من المعاشات التقاعدية.

**وقد توصلت الدراسة** إلى أن مسئولي خطة المعاشات التقاعدية لم يتم قيامهم بالعمل على تقليل الرافعة المالية وفقًا لمعيار المحاسبة 158، هذا ينطبق أيضا على مسئولي الخطة الذين لديهم تعهدات مالية صارمة أو مسئولي خطة معاشات تقاعدية لديهم ديون غيرمصنفة أومنخفضة التقييم.

**وقامت دراسة (Fani K , Peter F, 2021 ) :** بدراسة التغييرات في السياسات المالية في أعقاب الصدمة التنظيمية التي تعرضت لها شفافية الإفصاح المحاسبية عن خطط المعاشات التقاعدية محددة المزايا،وتقوم الدراسة

على تقدير العجز للمعاشات التقاعدية وكمثال بالمنشآت الفرنسية الخاضعة للمعيار الدولي IAS19 باستخدام الإفصاحات في الكشف المبكر،حيث تم إيجاد أن المنشآت التي تتسم تقاريرها المالية بالمخاطر بلغت مستويات مرتفعة من عجز المعاشات التقاعدية بشكل غير متوقع ،وذلك عند تبنى المعيار IAS 19 لأول مرة إلى الحد الأعلى من الاستدانة وبالتالي ارتفاع تكلفة الدين مع الفوائد المستحقة.

**وقد توصلت الدراسة** أنه في غياب الشفافية يتوقع سوق الائتمان وجود عجز بالمعاشات التقاعدية، ومع ذلك، فإن إدخال معيار IAS 19 الأكثر شفافية حيث انه يسمح لسوق الائتمان لتصحيح أخطاء التقدير،وتعتبر تلك الدراسة هي واحدة من أوائل من أظهر أن زيادة الشفافية المقدمة من المعايير الدولية للإبلاغ المالي لها عواقب اقتصادية سلبية لبعض المنشآت .

## الفصل الأول

## الإطار المفاهيمى للمحاسبة عن المعاشات التقاعدية

### مقدمة

يتميز نظام معاشات التقاعد المطبق في مصر بالتمتع بكثيرمن الجوانب الايجابية ، فعلى الرغم من أن النظام يوفر حمايه من مخاطر عديده ، كما يتيح قدراً كبيراً من المدخرات للتمويل طويل الأجل إلا أنه بحاجة لرفع كفاءته الاقتصادية وتعزيز قدرته على الاستدامة المالية في الأجل الطويل ، ولقد اهتمت الكثيرمن الهيئات العلمية في مجال المحاسبة بإصدار معايير محاسبية مرتبطة بالمعاشات التقاعدية من خلال اصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار رقم ١٩ بعنوان " مزايا العاملين " عام ٢٠١١ ، كذلك معيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٥٨ بعنوان " محاسبة المعاش محدد المزايا وخطط التقاعد الأخرى لأصحاب الأعمال " عام ٢٠١٦ ومن ضمن الدول التي اهتمت بإصدار معايير محاسبية هي مصر من خلال إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) وهو بعنوان " مزايا العاملين " .

## المبحث الأول
## تقييم نظام المعاشات التقاعدية في مصر

### أولاً: طبيعة نظام المعاشات في مصر

بالرغم من أن كل دولة تأخذ بنظام المعاشات الذى يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إلا أنه يوجد نظامين للمعاشات أساسيين في العالم هما الممول بالكامل باشتراكات محددة وتديره منشآت خاصة وهو النظام الأوسع انتشاراً في دول شرق أوروبا وأغلب دول امريكا اللاتينية ، النظام الثاني هو نظام الدفع عند استحقاق المعاش بمزايا محددة وإدارة حكومية للأموال المتاحة للنظام وهو النظام المطبق في مصر وايضا في أغلب دول الشرق الأوسط .

### ثانياً: الإطار المؤسسي لنظام المعاشات في مصر

يتضمن الإطار المؤسسي لنظام المعاشات في مصر طبقاً للقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المادة (٩) ما يلى :

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل على النحو التالي :

١- رئيس متفرغ من ذوى الخبرة في مجال المعاشات والتأمين الاجتماعي

٢- نواب متفرغين لرئيس الهيئة من ذوى الخبرة في مجال التأمين الاجتماعي أو نظم التأمين، على أن يكون أحدهم ذا خبرة في مجال الاستثمار.

٣- رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة.

٤- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل .

٥- رئيس قطاع بوزارة المالية ، يختاره وزير المالية.

٦- رئيس الاتحاد العام لنقابات مصر، أو من يفوضه.

٧- رئيس اتحاد الغرف التجارية، أو من يفوضه.

٨- رئيس اتحاد الصناعات المصرية، أو من يفوضه.

٩- ممثلين اثنين عن اصحاب المعاشات ، يختارهما مجلس الإدارة .

١٠- ثلاثة من الخبراء المستقلين في مجالات عمل الهيئة، يختارهم مجلس الإدارة.

ويصدر بتشكيل المجلس قرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات ، ويكون التجديد لرئيس الهيئة و نوابه وممثلي المعاشات والخبراء لمرة واحدة فقط.

**ثالثاً: أشكال صناديق التأمين الخاصة في مصر**

يمكن تقسيم صناديق التأمين الخاصة في ضوء المزايا التأمينية على النحو التالي : (حسانين ، ٢٠١٧،ص.١٥)

**أ- صناديق الزمالة :**

يتم سداد مبالغ نقدية ثابتة مرة واحدة للمستفيد في كل أو بعض الحالات التالية ( الإنجاب ، المرض ، الزواج ، وفاة أحد أقارب العضو ) وتعتمد بصفة أساسية في تمويلها على اشتراكات الأعضاء بالإضافة إلى مساهمة جهة العمل، وتكون الاشتراكات غالباً عبارة عن مبلغ ثابت يدفع سنوياً .

**ب- صناديق التأمين الطبية:**

وتقدم مزايا علاجية لأعضائها تتمثل في المساهمة في أجور الأطباء ، وصرف قيمة الدواء ، وتكاليف إجراء العمليات الجراحية للعضو وأفراد أسرته في الحدود التي تسمح بها الأنظمة الأساسية لتلك الصناديق ، وتتمثل موارد تلك الصناديق في اشتراكات رمزية من الأعضاء ومساهمات أساسية من جهة العمل .

**جـ- صناديق ذات طبيعة خاصة:**

تقوم بإصدار وثائق تأمين لمن يرغب من أعضائها في التأمين على حياته مقابل قسط التأمين الذي يدفع إما مرة واحدة في صورة قسط وحيد ، أو بصفة دورية كل فترة معينة ، وتقوم بعض تلك الصناديق بصرف أرباح سنوية لأعضائها مع تقديمها العديد من الخدمات الأخرى .

**د- صناديق الادخار والاستثمار:**

هي صناديق تعمل على تحصيل المدخرات من أعضائها واستثمارها بالشكل الأمثل الذى يعود على الأعضاء بأفضل فائدة ممكنة ،التالي:مواردها المالية في اشتراكات اعضائها ومساهمة جهة العمل والمتحصل من استثمار تلك المدخرات ، وتصرف المزايا التأمينية في حالة المعاش ، الوفاة ، الاستقالة

الاختيارية من الصندوق ، وتلك الصناديق ذات صفات ادخارية بحتة وليس لها اى صفة تأمينية .

**هـ- صناديق المعاشات التكميلية :**

هي صناديق يتم انشائها بغرض تقديم مزايا تأمينية مكملة لنظم التأمينات الاجتماعية ، وظهرت نتيجة لقصور نظام التأمينات الاجتماعية في توفير الحماية التأمينية الكاملة لأعضائها عند ترك الخدمة ، وتنفرد صناديق المعاشات التكميلية بكونها صناديق كبيرة الحجم من حيث إجمالي الاشتراكات السنوية فيها ومن الممكن سداد الميزة التأمينية في صورة مكافأة نهاية الخدمة ، أو في شكل معاش دوري يسدد على فترات معينة .

**رابعاً: نظام المعاشات التقاعدية في مصر**

إن الافتراض في صناديق التقاعد أن تستثمر في أعمال مستدامة وهو النوع الذي سيظل في حالة جيدة عندما يأتي وقت التقاعد ، ولم يكن هذا هو الحال دائما، ولكن التغيير قادم وينبغي على صناديق التقاعد، باعتبارها صناديق تجمع عدد كبير من رؤوس المدخرات أن تلبي احتياجات المتقاعدين الحاليين مع ضمان حصول المتقاعدين على أموال كافية .

وخاصة وسط المخاوف من أن صناديق التقاعد قد لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها على دفع أموال معاشات المتقاعدين الحاليين وتواجه صناديق المعاشات التقاعدية على المستوى العالمي مشكلة الاستدامة في الآجل الطويل في ظل المشاكل التي تتعرض لها والتي لم يتوقع تأثيرها وقت انشاء صندوق التقاعد ومنها ارتفاع معدلات اعمار المشتركين ، ارتفاع معدلات البطالة ، انتشار الأوبئة مثل جائحة كورونا (Covid-19) .

وأن صناديق المعاشات التقاعدية تتحمل مسؤولية، تُعرف باسم "الواجب الائتماني" ،وذلك لاتخاذ قرارات حكيمة وغير متحيزة نيابة عن المستثمرين ومصالحهم، ويستلزم أن يراعي المستثمر النظر في جميع محركات القيمة الاستثمارية طويلة الأجل بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية وكذلك

الفرص التي قد تؤثر على أداء منشأة معينة ،هذا الأمر ينطوي على اعتبار إن أكبر صناديق المعاشات التقاعدية في العالم مجتمعة تدير تقريباً نصف سوق الاستثمار العالمي الذي يقدر بنحو ٨٥ تريليون دولار والقرارات التي تتخذها لها آثار عميقة. (Erik, 2018)

وقد نشأ نظام المعاشات التقاعد في مصر على أسلوب التمويل الكامل إلا انه اصبح الآن ممول جزئياً، ويعتبر ضعيف القدرة على الاستدامة المالية في الأجل الطويل وذلك لاعتماده على الدعم المالي من المؤسسة المنشئة لنظام سداد المعاشات المستحقة ، ويعتبر أسلوب التمويل المتبع في نظام معاشات التقاعد التكميلية الحالي خليطاً ما بين نظامي الدفع عند استحقاق المعاش والتمويل بالكامل .

و فى ظل النظام الممول جزئياً تكون القيمة الحالية للمعاشات المستحقة مستقبلاً أعلى من القيمة الحالية للاشتراكات المدخرة، ويتحدد معاش الفرد بأسلوب المزايا المحددة، وتتولى المنشأة من خلال مجلس لإدارة أمواله، في ظل رقابة ومتابعة من الهيئة العامة لسوق المال.

وعلى الرغم من أن هذا النظام يتمتع بالعديد من الجوانب الايجابية إلا أنه بحاجة لرفع كفاءته وتعزيز قدرته على الاستدامة في الأجل الطويل ، خاصة لعدم قدرة التأمينات الاجتماعية أن تلغى تماما وأن الحاجة إلى صناديق المعاشات التقاعدية للأعتبارات التمويلية من ناحية وصعوبة تعاملها مع بعض هياكل الأجور بالدولة من ناحية أخرى .

## المبحث الثاني

## المحاسبة عن المعاشات التقاعدية في ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة

**- النظام المحاسبي لصناديق المعاشات التقاعدية :**

قبل التعرض إلى النظام المحاسبي لصناديق التأمين الخاصة فان في البداية سوف تتعرض الدراسة إلى أهم الخصائص المميزة لصناديق المعاشات التقاعدية ومدى تأثرها من النظام المحاسبي والوقوف على أهم المشكلات

المحاسبية التي تتعرض لها حتى يمكن الوصول إلى تقييم ملائم للمعايير المحاسبية في تطوير التقارير المالية لصناديق المعاشات التقاعدية ومن الخصائص ما يلى: (حسانين،٢٠١٧،ص.١٤)

**أ- عدم وجود رأس المال:**

يكون لها شخصيتها المستقلة عن المنشأة التي تنشأ بها الا انها تنشا بدون رأس المال وجميع أموالها تستحق الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي لا حاجة إلى تخصيص حساب رأس المال ضمن حساباتهم، ويخصص حساب يتكون من الفائض السنوي للإيرادات الخاصة بالصندوق.

**ب- المشاركة في الصناديق :**

اختيارية الاشتراك يؤدى ذلك إلى حرية الانسحاب من الصندوق وهذا يؤدى إلى نشأة مسئولية عرضية ويستلزم ذلك تكوين مخصصات لمقابلة تلك الالتزامات.

**جـ - الالتزامات العرضية:**

هناك حالات يقوم الصندوق بالتعويض للأعضاء مثل حالات الوفاة أو العجز أو الاحداث الأخرى العرضية التي تنص عليها أنظمة الصناديق التي ينشأ عنها التزامات عرضية أثناء العام ،وبالتالي يلزم الاحتياط لهذه الالتزامات.

**د- مراعاة البعد الاجتماعي:**

هي لا تهدف إلى تحقيق أرباح لنفسها، وبالتالي فان المقابلة بين الايرادات والمصروفات يكون الهدف منها تحديد الاحتياطى في أخر العام، والذي يتأثر بفائض ايرادات الفترة عن المصروفات والالتزامات الخاصة بالفترة، ولذلك لا يظهر حساب للأرباح والخسائر وبالتبعية لا يوجد حساب لتوزيع الأرباح والخسائر.

**هـ - مصادر الايراد محدودة:**

مصدر الايرادات الرئيسية هو اشتراكات الاعضاء التي يقوم باحتجازها من المنبع، أو مساهمة جهة العمل ذاتها، وبالتالي تقل المخاطر المتعلقة بتحقيق هذه الايرادات، ونتيجة لذلك تقل الحاجة إلى تكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

**و- صناديق ذات طبيعة خاصة :**

تقوم بإصدار وثائق تأمين لمن يرغب من أعضائها في التأمين على حياته مقابل قسط التأمين الذي يدفع إما مرة واحدة في صورة قسط وحيد ، أو بصفة دورية كل فترة معينة ، وتقوم بعض تلك الصناديق بصرف أرباح سنوية لأعضائها مع تقديمها العديد من الخدمات الأخرى .

وشهدت بداية الألفية الثالثة تحولاً جوهرياً في المعايير المحاسبية للمعاشات تصدرها مجلس معايير المحاسبة البريطاني (ASB) ثم سار على نهجه مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) ، وقد أفرزت هذه الهيئات مجموعة من التعديلات خاصة بمعايير المعاشات التقاعدية كمعيار المحاسبة المالية رقم158 .SFAS ومعيار المحاسبة الدولي IAS19.

**- المعيار المحاسبي المصري رقم ٣٨:**

يمثل المعيار المحاسبي المصري رقم ٣٨ الصادر عام ٢٠٠٦ والمعدل بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والمعمول به من أول يناير ٢٠١٦ ترجمة للمعيار المحاسبي الدولي ١٩ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولا يوجد به أي اختلافات جوهرية طبقاً للاختلافات المشار اليها ضمن نقاط الخروج عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتاحة في صدر المعايير المصرية المعدلة الصادرة عام ٢٠١٥ .(المعايير المحاسبية المصرية ، ٢٠١٧)

وكما انه طبقاً لقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧٣٢) لسنة ٢٠٢٠ الصادر بجريدة الوقائع المصرية بالعدد ١٤٣تابع (ب) بتاريخ ٢٤ يونيو٢٠٢٠ بإصدار معايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد والتي تسرى على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد.

وأن التعديلات التي جرت على معايير المحاسبة المصرية جاءت بهدف وضع المبادئ التي يجب على المنشآت الالتزام بتطبيقها لتقديم المعلومات

الملائمة لمستخدمي القوائم المالية، وأن هذه المعايير تؤدى إلى سلامة عرض القوائم المالية من خلال توحيد السياسات والمعالجات المحاسبية للمنشآت لتوفير مزيد من الإفصاح لمستخدمي القوائم المالية ، كما تمثل تلك التعديلات خطوة للتغلب على عائق كبير يعوق تنافسية السوق المصري في جذب استثمارات أجنبية ، وتهيئة الاقتصاد المصري للدخول في أعمال كبرى للمنشآت.

## الفصل الثاني

## الإفصاح المحاسبي للمعاشات التقاعدية

**مقدمة**

أن التقرير المالي بصورته الحالية لا يوفر معلومات كافية ذات صلة لاتخاذ قرارات من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح ، حيث انه لا يركز تركيزاً كافياً على احتياجاتهم ، وفى العديد من التقارير المالية لا يوجد سوى القليل من الإفصاح الجوهري عن إستراتيجية المنشاة ونواحي الابتكار و وندرة الموارد وتطور السياسات العامة والقضايا التنظيمية . (kruz , 2020,p.53)

ورغم حدوث زيادة في المعلومات المقدمة بالتقارير الحالية فإنه لا تزال وجود فجوات رئيسية في مجال الإفصاح ، فالتقارير طويلة وتستغرق وقتاً في الإعداد ، كما إن هذه التقارير قد تطورت في فروع منفصلة غير مترابطة ، فضلاً عن أن الترابط بين الإستراتيجية والحوكمة والعمليات و الأداء المالي وغير المالي غير واضح ، وهذا يجعل البيانات تتطلب مزيداً من الوقت والجهد لاستخراج المعلومات ذات الصلة ، مما يجعلها أكثر تكلفة للتحليل من قبل المستثمرين . (جاد ،٢٠٢١، ص٦٠٤)

### المبحث الأول

### دور المحاسبة عن المعاشات التقاعدية في فعالية القوائم المالية

**أولاً: تبويب الإفصاح حسب مدى الالتزام :** (متولى ،٢٠٢١، ص٦٧٢-٦٧٣)

**ويتم تبويب الإفصاح حسب مدى الالتزام إلى:**

١- الإفصاح الإلزامي: ويطلق عليه الإفصاح القانوني أو الإجباري ، وهو ما

تنص عليه معايير المحاسبة كالمعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ومعايير المحاسبة المصرية ، بالإضافة إلى ما تقضى به بعض التشريعات والقوانين كإفصاحات محددة وضرورية .

ويهدف الإفصاح الإلزامي إلى توفير القدر الكافي والمناسب من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية ، لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية والرشيدة ، ولذلك يشمل هذا النوع من الإفصاح على كل من السياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية ، والتغيرات التي طرأت على الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية والإفصاح عن المكاسب والخسائر المالية المحتملة ، والإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تقع بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ إصدارها .

٢- الإفصاح الاختياري: ويقدم المعلومات الإضافية عما يلزم به القانون و المعايير ويتم بمبادرة من المنشأة لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي، وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغيرمالية لها علاقة بأصحاب القرار.

**ثانياً: الخصائص النوعية للقوائم للمالية لمعاشات التقاعد**

حدد الإطار الفكري الصادر في ٢٠١٠ من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة (IASB) خصائص جودة معلومات التقارير المالية وتقسيمها إلى خصائص أساسية وخصائص مساعدة ، **وتشمل الخصائص الأساسية :** (حسانين ، ٢٠١٧، ص.٨١)

١- الملائمة
٢- التمثيل الصادق

**وتشمل الخصائص المساعدة :**

١- القابلية للمقارنة
٢- القابلية للتحقق
٣- التوقيت المناسب

٤- القابلية للفهم

**ثالثاً: الإفصاح عن المعاشات التقاعدية في القوائم المالية**

ان الإفصاح المحاسبي يعد من أهم المبادئ المحاسبية التي تزيد من قيمة ومنفعة المعلومات التي تساعد مستخدمي التقارير المالية وغير المالية في صناعة واتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها أصبحت تلك المؤسسات تخضع الى ضغوط متزايدة من قبل المستثمرين للإفصاح في تقاريرها. (الجبلي ، ٢٠٢٠، ص.١٢)

ويعد الإفصاح سواء الإلزامي أو الاختياري ، الاداة الأساسية التي يتم من خلالها توفير المعلومات اللازمة لكافة الأطراف من أصحاب المصالح لمساعدتهم في اتخاذ قرارات مدروسة ، وتتبع أهمية مدى جاهزية سوق المال المصري لتطبيق الإفصاح الإلزامي للتقارير المتكاملة من كونه أحد أهم الأسواق الناشئة واتخاذه خطوات جادة في هذا الطريق. (حسان ، ٢٠١٧، ص.٤٤٧)

وتمثل خطط المعاشات التقاعدية التزام مالي طويل الأجل على المنشأة تجاه المشتركين بنظم المعاشات التقاعدية ، وينشأ ذلك الالتزام نتيجة تعهد المنشاة بتقديم منافع للمشتركين بعد تقاعدهم ، ويتم تحديد تكلفة تلك المنافع من خلال شروط خطة المعاشات التقاعدية ، وتستخدم تلك التكلفة كأساس لتحديد التزامات المعاشات التقاعدية التي يتم الإفصاح عنها كل سنة مالية ، وتفرض هذه الالتزامات على المنشاة ضرورة وجود أصول لتوليد عائد مالي لمواجهة تلك الالتزامات .( Bakker, 2017, p.467)

ويتناول الباحث طبيعة الإفصاح المحاسبي عن عناصر خطة المعاشات التقاعدية على ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة من خلال تناول النقاط التالية:

أ- الإفصاح المحاسبي عن مصروف خطة المعاشات التقاعدية

ب- الإفصاح المحاسبي عن أصول خطة المعاشات التقاعدية

جـ- الإفصاح المحاسبي عن تكاليف خطة المعاشات التقاعدية

د- الإفصاح المحاسبي عن التزام خطة المعاشات التقاعدية

**رابعاً: الإفصاح عن المكاسب والخسائر الاكتوارية**

تعد المكاسب والخسائر الاكتوارية من أكثر عناصر المعاشات التقاعدية استمرارية خلال فترة تنفيذ الخطة ، وقد منحت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) حزمة من البدائل عند معالجة مكاسب وخسائر الخطة – بشرط ثبات الطريقة المستخدمة والإفصاح عنها – كما يلي: (IAS.19, 2004)

- الإفصاح المباشر بكامل قيمتها في قائمة الدخل.
- إظهارها ضمن عناصر أخرى للدخل الشامل وتعرض ضمن مكونات حق الملكية .
- إهلاكها خلال الفترة الزمنية المتوقعة لاستمرار العاملين حتى سن التقاعد.

ويجب أن تكون الافتراضات الاكتوارية غير متحيزة ، وان تكون الافتراضات هي أفضل تقديرات تعدها المنشأة للمتغيرات التي ستحدد التكلفة النهائية للمزايا بعد انتهاء الخدمة .

## المبحث الثانى

## أثر الإفصاح المحاسبي لمعاشات التقاعد على احكام وقرارات المستثمرين

**أولاً: أثر الإفصاح عن معاشات التقاعد على احكام وقرارات المستثمرين**

تعتبر عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الوقت الراهن من العمليات الصعبة والمعقدة في ظل العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تسبب التغير المستمر في بيئة الاستثمار ، وحتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قرارات رشيدة بشأن الاستثمار فإنه يجب أن يتوافر لهم المعلومات اللازمة لتقييم العائد والمخاطرة وعدم التأكد .

**ومن ثم تتأثر احكام وقرارات المستثمرين بعدة عوامل:**

١- حيث أظهرت بعض الدراسات أن المديرين قد يغيروا قرارات الاستثمار من أجل الاستفادة من التلاعب في الأرباح ، وتؤدى تلك القرارات إلى تقارير مشوهه تتفاعل مع نشاط الاستحواذ والسياسات المالية .

٢- زيادة التزامات التقاعد على أساس سنوي نتيجة لزيادة أجور العاملين ، والتغييرات على الفوائد المقدمة وتوقعات معدلات الوفيات والفائدة في المستقبل ، وان التغيير في الالتزامات من عام إلى أخر من خلال تطبيق الأساليب الاكتوارية ينتج عنه أرباح طائلة .

٣-هناك مجال واسع للتلاعب في أصول معاشات التقاعد ، حيث يتم زيادة الأرباح من خلال هذا التلاعب ، حيث يتم زيادة الفرق بين سعر الخصم والعائد المتوقع على أصول الخطة .

٤- ترتبط الافتراضات الاكتوارية لالتزامات التقاعد بعدة عوامل منها رواتب الموظفين مستقبلاً ومعدل دوران العاملين وغيرها ، ويوجد لدى الاكتواريين وجهات نظر مختلفة في الافتراضات المحاسبية للمعاشات وهذا يشير إلى أن المنشآت يمكن أن تمارس نفوذها على الاكتواريين لحملهم على الابتعاد عن رأيهم الخاص وتقديم أراء تفضلها إدارة المنشآت .

٥- يحصل المديرون على حوافز للتقرير عن الأرباح من خلال اعتماد التقديرات المحاسبية المنحازة ، فيفترض تقديرات منحازة إلى الانخفاض عند تجميد خطط منافعهم المحددة للمعاشات التقاعدية .

**ثانياً: مقترحات تطوير الإفصاح عن المعاشات التقاعدية**

أن المستثمرين الذين يحاولون التأكد من الاثار المترتبة على خطة المعاشات التقاعدية للمنشآت من خلال التقارير المنشورة ، من هنا ظهرت أهمية تقديم مقترحات قد تساهم في تطوير عملية الإفصاح المحاسبي عن المعاشات التقاعدية وسيتم عرضها فيما يلى :

**أ -عرض أصول و خصوم خطط المعاشات التقاعدية في قائمة المركز المالي**

أظهرت الدراسات عدم قدرة المستثمرين على استيعاب إفصاحات التقاعد في تقييم المنشآت ، مما يجب الإفصاح عن أصول وخصوم المعاشات التقاعدية في قائمة المركز المالي ، بدلاً من الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة لها ، وأن الموقف التمويلي لخطط المعاشات التقاعدية على النحو الذي تحدده

المعايير لا يوفر معلومات شفافة وكاملة للمستثمرين .

**ويقترح الباحث** عرض أصول والتزامات المعاشات التقاعدية في قائمة المركز المالي بشكل منفصل ، حيث أن المقاصة بين الحسابات قد تحجب معلومات هامة ، وهو ما يوصى به أن هناك علاقة وثيقة بين الاعتراف الكامل بأصول والتزامات المعاشات التقاعدية في صلب القوائم المالية بشكل منفصل وجودة التقارير المالية وبين قدرة المستثمرين على التنبؤ .

**ب -الاعتراف الفوري بالمكاسب والخسائر في قائمة الدخل الشامل**

تتضح أوجه القصور المرتبطة بتأجيل الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة وتأجيل الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية ، حيث أن المستثمرين لا يمكنهم معرفة تكاليف التقاعد المؤجلة عند تحديد أسعار الأسهم الا بعد التعرف على المصروفات في قائمة الدخل وبالتالي الالتزامات في المستقبل ، تأجيل الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية يعتبر تحيز للتلاعب في الارباح .

**ويقترح الباحث** انه لا بد من الغاء استخدام معدل العائد المتوقع على الأصول والغاء تأجيل الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية والتي تتطلبها معايير المحاسبة الامريكية ، وبدلا من ذلك يتم الاعتراف الفوري بتلك المكاسب أوالخسائر الاكتوارية في قائمة الدخل الشامل في تاريخ إعداد القوائم المالية دون تأجيل للاعتراف.

**جـ - قصور محاسبة القيمة العادلة**

لا توفر عادة مقاييس القيمة العادلة معلومات عن المخاطر، حيث يعتبر الخطر الذى تتعرض له الالتزامات المؤمن عليها هو التدفقات النقدية الناتجة من خطر الوفيات ، وعلى الرغم من أن تطور التزامات إنهاء الخدمة مرتبطة إلى حد كبير بسعر الفائدة ، إلا أن توقيت ومدى اضطرار المنشأة إلى تحمل هذه الالتزامات يعود إلى مخاطر السوق ومخاطر الوفيات .

**ويقترح الباحث** انه لا بد من تطوير قياس محاسبة القيمة العادلة للوصول إلى التمثيل الصادق لخطط المعاشات التقاعدية من خلال ترشيد تقديرات الإدارة في

الافتراضات المستخدمة للوصول للقيمة العادلة من خلال فرض قيود تحد من استخدام المديرين للحوافز الانتهازية والتي يستخدمها المديرين بشكل متحيز لإدارة الأرباح للمنشآت .

## الخلاصة والنتائج والتوصيات

### أولاً: الخلاصة

استهدف هذا البحث بصفة أساسية أهمية الإفصاح الإلزامي عن المعاشات التقاعدية وأثره على احكام وقرارات المستثمرين في ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة وحيث أن خطة المعاشات التقاعدية لها آثار مستقبلية في التدفقات النقدية والأرباح ، ونتيجة لذلك ، من المهم بالنسبة للمستثمرين تقييم حالة خطة المعاشات التقاعدية قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وحيث إنه بالرغم من أن المعاشات التقاعدية تؤثر بصورة جوهرية على القوائم المالية لأصحاب الأعمال ، فإن المعلومات المعروضة بالقوائم المالية عن حالة تمويل خطة المعاشات التقاعدية تفتقد الشفافية والعرض الصادق.

### ثانياً: النتائج

**- توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها :**

- يواجه موضوع دراسة العلاقة بين نظم المعاشات التقاعدية والاداء المالي ، والسياسات المالية لاستثمار مدخرات المعاشات والمخاطر المصاحبة لها ، إهتماماً كبيراً في الدراسات الأجنبية بهدف محاولة تحسين الأداء بالمنشآت وتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء نظم المعاشات التقاعدية .

- يواجه تطبيق معايير المحاسبة المرتبطة بنظم المعاشات التقاعدية العديد من المشاكل المحاسبية ، منها على سبيل المثال مشكلة قياس القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد ومشكلة تحديد المزايا المحددة .

- يواجه تطبيق معايير المحاسبة المرتبطة بنظم المعاشات التقاعدية العديد من المشاكل المحاسبية والمرتبطة بالإفصاح ، منها على سبيل المثال مشكلة صعوبة الربط بين التشريعات السارية والمعايير المحاسبية المرتبطة و تعدد

نماذج الإفصاح عن نظم المعاشات التقاعدية و الإفصاح عن استثمارات مدخرات المعاشات التقاعدية.

- قيام كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) باتخاذ عدة خطوات لتحسين المحاسبة عن المعاشات التقاعدية ، تمثلت في إصدار المعايير التي تنظم المحاسبة عن المعاشات التقاعدية.

- لم يتم تناول تطبيق الإفصاح الإلزامي للمعاشات التقاعدية بكامل الاوجه والجوانب ومدى أثرها على احكام وقرارات المستثمرين وانما تناولتها من جوانب فرعية.

- نظم المعاشات التقاعدية المطبق في مصر بحاجة لرفع كفاءته الاقتصادية وتعزيز قدرته على الاستدامة المالية في الأجل الطويل.

**ثالثاً: التوصيات**

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها الباحث في كل من الدراسة النظرية والميدانية ، يوصى الباحث ببعض التوصيات من أهمها ما يلى :

١- ضرورة قيام المنشآت بدراسة تطبيق المعايير المرتبطة بنظم المعاشات التقاعدية على مجالات الأعمال ، وذلك لوضع خطة واضحة لتطبيق المعايير، والتواصل مع أصحاب المصالح حول تأثير المعيار على القوائم المالية .

٢- تطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بنظم المعاشات التقاعدية يكسبها موثوقية أكبر ويعطى لها ميزة تنافسية مع الدول التي تطبق تلك المعايير.

٣- ضرورة الإفصاح الإلزامي عن أصول وخصوم نظم المعاشات التقاعدية بشكل منفصل في القوائم المالية .

٤- ضرورة وضع معايير موحدة من خلال المنظمات المهنية عند تحديد الافتراضات الإكتوارية لزيادة الثقة في التقارير المالية .

٥- ضرورة تبنى الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات التابعة لها نحو الإفصاح الإلزامي عن المعاشات التقاعدية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

#### ١-الكتب:

١. ريتشارد شرويدر ، مارتل كلارك ، جاك كاثى ، تعريب د.خالد على أحمد كاجيجى ، أ.إبراهيم ولد محمد فال ، مراجعة الكيلانى عبد الكريم الكيلانى ،٢٠١٦، **نظرية المحاسبة** ، المملكة العربية السعودية.

#### ٢-الدوريات:

١. سعاد السيد محمد متولى،٢٠٢١،"**دراسة أثر الإفصاح الاختياري على الاداء المالي للشركات في ظل تبنى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) – دراسة اختباريه** "، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، المجلد (٢٢) ، العدد(٢)،ابريل٢٠٢١.
٢. محمود عمر احمد جاد، ٢٠٢١، **"مدى تعقيد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لمنشآت الأعمال"**، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد (٢٢)، العدد(٣)، يوليو٢٠٢١.
٣. مروه حسن محمد حسان،٢٠١٧،" **دراسة اختبارية لمدى جاهزية سوق المال المصري للتحويل الى التطبيق الإلزامي للتقارير المتكاملة**" ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (٢١) ، العدد(٧)، الخريف ٢٠١٧.
٤. وائل محمد عبد الوهاب،٢٠١٨،" **إطار مقترح لتطوير الافصاح المحاسبي الإلزامي من منظور مدخل التحسين المستمر**" ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (٢٢) ، العدد(٢)، ابريل ٢٠١٨.
٥. وليد سمير عبد العظيم الجبلى،٢٠٢٠،" **أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين**" ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (٢٤) ، العدد(٢)، يوليو٢٠٢٠.

#### ٣-الرسائل العلمية:

١. احمد عايش عطية، ٢٠١٧، **"تقييم القياس المحاسبي للمعاشات ونظم مزايا التقاعد في ضوء المعايير المحاسبية "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
٢. أشرف أحمد محمد غالى ،٢٠١٢،**"إطار مقترح للدور الحوكمى للمراجع في تحسين أداء إدارة المخاطر بمنشآت الأعمال-دراسة تطبيقية "** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية

التجارة ، جامعة قناة السويس.
٣. ايهاب ابراهيم محمد حامد ،٢٠١٦، **" استخدام المدخل الاقتصادي كأساس لتطوير الإطار الفكري للمحاسبة المالية – دراسة اختبارية "** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة حلوان.
٤. جمال السيد ابراهيم ،٢٠١٩، **" المحاسبة على أساس القيمة العادلة لنظام معاشات التقاعد في ضوء المخاطر وقرارات الاستثمار بالشركات المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية "** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق.
٥. دعاء محمد صادق صالح ،٢٠١٥،**"تطوير الإطار الفكري للمحاسبة المالية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتلبية احتياجات مستخدميها في ظل متطلبات حوكمة الشركات وإدارة المخاطر"** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف.
٦. محمد نصر السيد حسانين ،٢٠١٧، **"مشاكل القياس والإفصاح لمزايا التقاعد في إطار المعايير المحاسبية "**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة.

## ٤-المؤتمرات العلمية والندوات:

١. فايق حنا تاوضروس ،٢٠١٦، **"المعاشات الاختيارية والتجارب العلمية "** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني الأول للشباب ، شرم الشيخ.

## ٥- النشرات والمعايير:

١. معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ طبقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، ٩ يوليو٢٠١٥، **الوقائع المصرية**، العدد (٥٨).
٢. معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٩ طبقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، ٧ أبريل٢٠١٩، **الوقائع المصرية**، العدد (٨١) تابع (أ).
٣. قانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٤ لسنة صناديق التأمين الخاصة، **الجريدة الرسمية في ٣١ يوليو ١٩٧٥**، العدد (٣١).
٤. الهيئة العامة للرقابة المالية، قرار رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥، بشأن نموذج النظام الأساسي لصناديق التأمين الخاصة، الصادر في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥، **الوقائع المصرية**، العدد (٢٢٠).
٥. قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات، قرار رقم (١٤٨) لسنة ٢٠١٩ ، الصادر في ٢٠ أغسطس ٢٠١٩، **الوقائع المصرية**، العدد (٣٣) مكرر (أ).
٦. الجهاز المركزي للمحاسبات، قرار رقم (٧٣٢) لسنة ٢٠٢٠، معايير المحاسبة المصرية، الصادر في ٢٤ يونيو ٢٠٢٠، **الوقائع المصرية**، العدد (١٤٣) تابع (ب).

## ثانياً: المراجع الأجنبية


### A-Books :

1. Donald E.Kieso, Jerry j, weyhandt, and Terry D.Warfield, 2016, "**Intermediate Accounting** ", John Wiley & Sons.

2. Erwin Bakker, et al, 2017, "**Interpretation and Application of IFRS Standards** ", Wiley.

### B-Periodicals:

1. Ardillah, Kenny (2018)," Effect Of Intellectual Capital, Corporate Sustainability Disclosure, And Corporate Governance to the Value of the Company: Empirical Study on Registered SOE in Indonesia Stock Exchange", **Journal Ilmu Manajemen & Ekonomika**, Vol 10, No 2.

2. Ciftci I., et al. (2019). "Corporate governance and firm performance in emerging markets: Evidence from Turkey." **International Business Review, Vol** 28, No.1.

3. Ersin Acikgoz, (2015)," Analysis of Factors Affecting Growth of Pension Mutual Funds in Turkey", **International Journal of Economics and Financial Issues**,Vol 5, No 2 .

4. Gaganis C , (2016)," Regulations, institutions and income smoothing by managing technical reserves : international evidence from the insurance industry**, Omega, Elsevier,** vol. 59.

5. Jay Selber**,** 2016**,** "FASB proposes changes to several aspects of pension accounting**", The Accounting Review**, Vol.6, No.9.

6. Koonce L.**,** Leitter Z., White B**,** 2017**,** "Linked Financial Statement Presentation", **SSRN**, Available At: http://ssrn.com/abstract=2983195.

7. Kruz.M**,** 2020**,** "Philip Morris International Integrated Report 2019: Analyzing the Content", **SSRN**, Available At: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn .3691550.

8. Kurniasari W., Warastuti Y. (2015), "The Relationship between CSR and Profitability to Firm Value in Sri-Kehati Index", **Journal of**

**Economic Behavior**, Vol.5, No.1.
9. Mark Billings, 2017, **"**Discretion in accounting for pensions under IAS 19: using the magic telescope?**"**, **Journal of Accounting and Business Research** , Vol.47, No.2.
10. Michael Dugan, et al, (2017), "Pension accounting reform and future cash flow predictability ", **Journal of Financial Economic Policy**, Vol.9, No.1.

## C-Others :

1. Committee on Accounting Procedure, 1948, **Accounting Research Bulletin,** No.36 Accounting for Annuity Costs Based on Past Services.
2. Erik Solheim, 2018, "Time to retire unsustainable pensions **"Green Economy** ,UN Environment Program.
3. Committee on Accounting Procedure, 1948, **Accounting Research Bulletin,** No.36 Accounting for Annuity Costs Based on Past Services.
4. Financial Accounting Standards Board, **Statement of Financial Accounting Standards**, 1980, No.36 Disclosure of Pension Information, **https://www.fasb.org**.
5. Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards , 1998, No.132 Employers Disclosure about Pensions and Other Postretirement Benefits, **https://www.fasb.org**